مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني يقر البيانات المدققة للسنة المنتهية في 31 / 12 / 2012م

عقد مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني اجتماعه السنوي يوم الأحد الموافق 9 يونيو 2013م بحضور جميع أعضائه ومشاركة إدارة البنك التنفيذية لإقرار البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م وسماع تقرير مدقق الحسابات المستقل السادة / محمد زهدي مجني KPMG.

وقد بدأ الاجتماع بكلمة للأخ / محمد عبدالله مقبل العامري رئيس مجلس الإدارة أكد في بدايتها أن

لا صحة لما تناقلته بعض الصحف المحلية وعدد من المواقع الإلكترونية

من توجه الحكومة إلى إنزال أسهم البنك للاكتتاب العام أو بيعه ، مؤكداً نية الحكومة ودعمها لإدارة البنك الأهلي اليمني بإعادة تنظيم البنك وذلك بالموافقة على النظام الأساسي للبنك ليحل محل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (60) لسنة 1990 بهدف تعزيز الثقة في البنك وخلق التوافق من حيث مهام المجلس ومسؤولياته ولجانه ومهام الإدارة التنفيذية العليا ومسؤولياتها وتطوير بيئة الضبط والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والشفافية والإفصاح بالإضافة إلى تعزيز الأسس والقواعد القانونية والنظامية للبنك ليتمكن من مواكبة التطورات الكبيرة ، والمستجدات المتسارعة في أداء الأعمال والخدمات المصرفية في داخل الجمهورية وخارجها، وللمحافظة على السمعة الرفيعة والثقة المحلية والعالمية التي يتمتع بها البنك الأهلي اليمني في السوق المصرفية وليتمكن وفق أسس علمية وقانونية، من خوض مجالات المنافسة مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في الجمهورية، وتأهيله للقيام بدور فعال ورئيسي في عملية التنمية الشاملة التي تشهها لبلادنا بكل يسر ومرونة وتمكينه من إدارة أعماله برؤية عصرية شاملة تواكب الخيار المصرفي الأمثل للعميل وبأحدث تقنيات الصناعة المصرفية وفقاً للممارسات الفضلى في البنوك.

وأضاف قائلاً بأنه كان يتمنى من تلك الصحف والمواقع الإلكترونية تحري الدقة واستشعار المسؤولية عند نشر أية مواضيع تتعلق بالبنك وأن يتم الحصول على أية معلومات تخص البنك وشؤونه من مصادره الرسمية حفاظاً على سمعة البنك وعلاقته بعملائه والمتعاملين معه وموقعه المتميز على المستويين المحلي والدولي والتي يحرص على المحافظة عليها وتدعيمها منذ تأسيسه في عام 1969 وذلك بفضل من الله أولاً ومن ثم مجلس إدارته وإدارة البنك التنفيذية العليا وكوادره المؤهلة ودعم وثقة عملائه.

وأشار في كلمته إلى الإنجازات التي حققها البنك خلال عام 2012م وكان

من أهم هذه الإنجازات المحافظة على جودة أصول البنك ومتانتها وزيادة حقوق الملكية

الأمر الذي أدى إلى رفع معدل كفاية رأس المال ليصبح من أحسن معدلات كفاية رأس مال البنوك في العالم ويعزز من القوة المالية للبنك ويحقق مستويات تصنيف ائتماني عالية، حيث زادت موجودات البنك بنسبة 17،8 % وارتفعت أرصدة الاستثمارات المحلية (أذون الخزانة) بنسبة 20.3 %، ونمت حقوق الملكية بنسبة 18.1 % عن عام 2011م، كما حافظ البنك على نسبة مرتفعة لكفاية رأس المال بلغت 65.5 % مقارنة مع متطلبات البنك المركزي اليمني ومتطلبات لجنة بازل والبالغة 8 % و 12 % على التوالي.

كما أشار الأخ رئيس مجلس الإدارة إلى أن إجمالي الدخل الشامل في عام 2012 قد ارتفع بنسبة 16.7 % عن عام 2011م، وبلغ عائد السهم من صافي الأرباح 261 ريالاً في عام 2012 مقارنة مع 220 ريالاً في عام 2011م، كما بلغ العائد على الموجودات حوالي 2.1 % وارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية إلى 17.2 % في عام 2012، بالمقارنة مع 15.5 % في عام 2011م.

كما أضاف قائلاً: لقد شهد عام 2012م تنفيذ إجراءات عملية مدروسة

لاستكمال تأسيس فروع المعاملات الإسلامية لتقديم خدمات ومنتجات البنوك الإسلامية

المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي يتوقع أن تقدم خدماتها لعملاء البنك والجمهور الكريم خلال الفصل الثالث من هذا العام، وذلك لتلبية احتياجات العملاء والمتعاملين مع البنك لهذا النوع من المعاملات المصرفية.

من ناحية أخرى أشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن البنك الأهلي اليمني، وبهدف مواصلة النمو وتطوير عملياته المصرفية وهيكله التنظيمي وتطبيق أحدث النظم التكنولوجية المتطورة حفاظاً على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي المحلي وترسيخ هويته وما تمثله من قيم ومبادئ مثل: الثقة، الخبرة، النزاهة، الشفافية والانتماء، تحصل البنك على موافقة اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات على استكمال إجراءات التعاقد مع استشاري البنك السادة/ ديلويت آند توش، الشرق الأوسط، لاستكمال المراحل المتبقية من مشروع تطوير وتحديث البنك. وقد بدأ العمل بتنفيذ ملحق العقد مع الاستشاري ابتداء من فبراير 2013م، حيث استكملت إدارة البنك والاستشاري إعداد كراسة الشروط والمواصفات لتوريد وتشغيل والتطبيق الناجح للنظام المصرفي الحديث ورفعها للجنة العليا للمناقصات والمزايدات لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، بالإضافة إلى استكمال عملية تطبيق الهيكل التنظيمي الجديد لدوائر المركز الرئيسي للبنك وفروعه وتوطين الموظفين فيه وفقاً للمعايير الفضلى في البنوك.

ووفقاً لخططه المستقبلية سيستمر البنك،خلال عام 2013، في سياسته الرامية إلى تحقيق أرباح ممتازة، وزيادة المركز المالي للبنك، مع الاستمرار في زيادة عمليات وأنشطة البنك، وتطوير موارد البنك البشرية، وتطبيق نظام تقنية المعلومات الجديد لمجاراة آخر التطورات في الصناعة المصرفية العالمية، وتوسيع خدمات البنك ومنتجاته وتقديمها بمستويات أفضل، واستكمال المراحل المتبقية من مشروع تطوير وتحديث البنك، وتقديم خدمات المصارف الإسلامية من خلال فروع مستقلة.

هذا، وقد قام مدقق الحسابات المستقل، السادة/ محمد زهدي مجني KPMG بقراءة تقريره الذي أظهر عدالة البيانات المالية للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.

وأخيراً، تقدم رئيس مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير لعملاء البنك على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقدير واعتزاز إدارة البنك، وبالتحية والشكر إلى الإدارة التنفيذية العليا للبنك ولجميع الموظفين العاملين فيه على ولائهم وجهودهم ومهنيتهم في أداء واجباتهم.